

## الملف

غاصب مختار

من مراقبة الانتخابات إلى إصلاح القانون  
"لادي": 2550 عنصراً متطوعاً لـ 6 أيار

عند كل استحقاق انتخابي، بلدي او نيابي، تتحضر الجمعية اللبنانية من اجل مراقبة ديمقراطية الانتخابات ("لادي") لتكون الشاهد على نزاهتها وحسن تطبيق آلياتها القانونية والاجرائية. وهي باشرت التحضير لمتابعة الانتخابات النيابية ومراقبتها في 6 ايار. لكنها تشكو من بعض التعثر نتيجة اسباب تقنية ومالية

ضمن تحضيراتها القائمة منذ اشهر لمراقبة الانتخابات النيابية، انجزت "لادي" كتيبين: الاول يتضمن شرح آلية الاقتراع، وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وكيفية احتساب الاصوات. والثاني يضم اساسيات القانون الانتخابي الجديد وماذا تغير بين القانون القديم والقانون الجديد، والروزنامة الانتخابية المفترضة التي بدأت من ايلول 2017 بتعيين هيئة الاشراف على الانتخابات وتنتهي في 6 تشرين الثاني المقبل بانتهاء عمل هيئة الاشراف على الانتخابات وتعيين هيئة جديدة، مروراً بالمهل القانونية كاملة وانتهاء ولاية المجلس النيابي القديم في 21 ايار المقبل، وتحديد اخر مهلة لتقديم الطعون الانتخابية في 7 حزيران. بدأت الجمعية ايضا تأمين الكادر البشري للاشراف على سير العملية الانتخابية، ومراقبة الحملات الانتخابية والانفاق المالي الانتخابي، بالتعاون مع عدد من الجمعيات المعنية في المجتمع المدني. المدير التنفيذي لجمعية "لادي" عمر كبول شرح لـ"الامن العام" دورها وتحضيراتها والعثرات التي واجهتها، وتطرق الى الهدف الذي تطمح الى تحقيقه.

■ هل يمكن ان نعرض تحديدا ما هو دور الجمعية الاساسي؟

□ دورها الاساسي مراقبة الانتخابات البلدية والنيابية، وقد بدأ عام 1996. بعد التطور الذي حققته الجمعية في الانتخابات النيابية عام 2005، بدأت مراقبة انتخابات مجالس الطلاب في الجامعات وانتخابات بعض النقابات، بناء على طلب من ادارات الجامعات والنقابات. نعقد مع الجامعات مذكرات تفاهم تشمل مراقبة الانتخابات الطالبة، واحيانا وضع نظام انتخابي للهيئات الطالبة. كما عقدنا هذه السنة

مذكرات تفاهم مع الجامعة الاميركية والجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية - الاميركية في بيروت وجبيل وجامعة هايكازيان وجامعة اللوزية. بعد تجميع المعطيات المتعلقة بالعمليات الانتخابية التي راقبناها خلال السنوات الماضية، وتسجيل المخالفات التي رافقتها، ظهرت الحاجة الى اصلاح النظام الانتخابي. لذا بدأنا ورش عمل حول مسائل اصلاح بعض المواد في قانون الانتخاب في محاولة منا للحد من المخالفات على الاقل. ظهر للجمعية دور اخر غير المراقبة هو دور اصلاح الانتخابي، وعقدنا عددا كبيرا من اللقاءات في عدد كبير من المناطق لشرح نغز القوانين الانتخابية وما يجب اصلاحه. طرحنا عددا من الاصلاحات اهمها: الانتقال من النظام الاكثري الى النظام النسبي، خفض سن الاقتراع من 21 الى 18 سنة، الكوتا النسائية، اقتراع غير المقيمين في لبنان، وضع قسيمة اقتراع مطبوعة مسبقا، تنظيم الانفاق الانتخابي، تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين، الاقتراع في مكان السكن، اجراء الانتخابات في يوم واحد في كل لبنان، تشكيل هيئة للاشراف عليها. ناقشنا هذه الاصلاحات في اكثر من 100 لقاء في السنة مع الوزراء والنواب والاحزاب والمواطنين لعرض تفاصيلها والحاجة اليها. تبنت "لجنة فؤاد بطرس" في اقتراحها قانون الانتخاب عددا من هذه الاصلاحات التي اقرها مجلس النواب في القانون الحالي.

■ ماذا اعدت الجمعية من تحضيرات لمراقبة العملية الانتخابية في ايار المقبل، وما هي منهجية عملها؟

□ عام 2017 تطور عمل منهجية الجمعية من مراقبة يوم الانتخابات فقط الى مراقبة ما قبلها، اي الحملات الانتخابية والنشاطات المرافقة لها

من دعاية انتخابية، ومحتوى الاعلام في مسائل التحريض على العنف وخطاب الكراهية والانفاق الانتخابي. نحن نحتاج في عملية المراقبة الى نحو 2550 عنصرا متطوعا وعملا بدأ تدريبهم من منتصف شباط عبر ورش عمل لشرح قانون الانتخاب، وآلية المراقبة، والحيادية الايجابية، والتزام الصمت في عملية المراقبة، والتبليغ عن المخالفات. في عملية التبليغ عن المخالفات، طورنا آلية العمل عبر استحداث تطبيق للهواتف الذكية سنطلقه في مرحلة لاحقة. يمكن المواطن استخدام هذا التطبيق ونحن نقوم بعملية التدقيق والمتابعة. هذه السنة ادخلنا نوعا مختلفا من المراقبة يتعلق بنسبة مشاركة النساء في الانتخابات ترشيحا واقتراعا، وكم امرأة يمكن ان تكون على رأس لائحة مقارنة بالرجال، وتحديد عديد القوى الامنية من النساء التي تضمن امن وحسن سير العملية الانتخابية، وهذا الامر يتعلق بموضوع الكوتا النسائية لمعرفة مدى تقبل المجتمع دور المرأة، كما يتعلق بتعميم ثقافة للمجتمع حول اهمية دور المرأة ومشاركتها في الانتخابات.

■ متى يبدأ عملكم في مراقبة الانتخابات، وهل اصبحتم مستعدين لذلك؟

□ اطلقنا تحضيرات المراقبة من اواخر شباط، وتزامن ذلك مع بعض التعديلات التنظيمية. لكننا تأخرنا في اطلاق العملية بسبب تأخر اللجنة الوزارية المكلفة مناقشة تنفيذ قانون الانتخاب والخلاف الذي حصل حوله، ونتيجة وجود الاريك والتردد لدى القوى السياسية في خوض الانتخابات. كما تأخرنا بسبب تلكؤ الجهات المانحة كالاتحاد الاوروبي الشريك الاساسي للجمعية والاميركيين في تقديم الدعم، وهذه السنة قرر الاتحاد الاوروبي دعم الادارة اللبنانية المشرفة على الانتخابات، اي وزارة الداخلية وليس الجمعيات المعنية. كذلك تبلغنا من الجانب الاميركي المعني بهذا الموضوع، المعهد الوطني الديمقراطي الاميركي، عدم امكان تمويلنا هذه السنة نتيجة ظروف داخلية تخص الاميركيين. لذا نحن نمر في مرحلة عدم التمويل



المدير التنفيذي لجمعية "لادي" عمر كبول.

الكافي، وهذا يؤثر سلبا على جهوزيتنا وتحضيراتنا وعملنا. ندرس حاليا سبل التمويل وفكرنا في التوجه نحو القطاع الخاص والتزمنا سياسة اساسية للتعاون. كما ان الاتحاد الاوروبي يدرس سبل التمويل عبر دولة اوربية ما. ثمة اهتمام بالموضوع من سفارات هولندا واسبانيا والزواج وسويسرا والمانيا، لكن هذه المسألة حساسة جدا. لذا كان من المفترض اطلاق العمل في الجمعية من كانون الثاني الماضي لجهة تدريب العناصر المتطوعة وانجاز التطبيق الالكتروني للهواتف الذكية وسوى ذلك من تحضيرات، ولكننا تأخرنا بسبب نقص التمويل.

■ كيف تتم عملية مراقبة الانتخابات؟

□ نقسم العمل الى مراحل، وثمة مرحلة ما قبل الانتخابات التي نراقب فيها الاعلام. في هذا الموضوع لدينا شريك اساسي في عملنا هو جمعية "مهارات" التي تتولى مراقبة الاعلام، والمساحات المخصصة للمرشحين وهل هناك عدالة في توزيع الهواء المباشر بينهم. كما نراقب مع "مهارات" ما يمكن ان يكون قد غفل عنه قانون الانتخاب، مثل الحملات الانتخابية في مواقع التواصل الاجتماعي و"الفيسبوك" بشكل اساسي، لان القانون لم يلحظ تنظيم وطريقة عمل هذه المواقع التي لا تنطبق عليها مثلا مرحلة الصمت الانتخابي. سيكون لدينا نحو 250 مراقبا موزعين على الاقضية لمراقبة الحملات والمهرجانات الانتخابية، ولدينا في هذه المهمة شريك اساسي هو الجمعية

■ البعض يطرح اشكالية مشاركة المجتمع المدني في عضوية هيئة الاشراف على الانتخابات، بينما من مهمات الهيئة الاشراف على عملكم خلال الانتخابات. كيف توفقون بين الامرين؟ □ في الانتخابات السابقة طرح وزير الداخلية اسم ممثلي المجتمع المدني، بينما اختاروا حاليا بين ثلاث جمعيات لتمثيل المجتمع المدني، وهي: اتحاد المقعدين وجمعية "لا فساد" وجمعية، وطلبوا من كل جمعية تسمية ممثل لعضوية الهيئة، واختاروا ممثلة عن اتحاد المقعدين هي رئيسة الاتحاد سيلفانا اللقيس شرط ان تعلق عضويتها ورئاستها للاتحاد بمجرد تعيينها عضوا في هيئة الاشراف، وهي ايضا عضو في الهيئة العامة لجمعية "لادي" وقد جمدنا عضويتها الى حين انتهاء الانتخاب. نحن لا نقدم دعما تقنيا لهيئة الاشراف بل نراقب ايضا عمل هيئة الاشراف، وهنا يحصل الفصل بين عضوية الجمعية وعضوية الهيئة. عالجتنا هذا التناقض بان تمارس سيلفانا اللقيس مهماتها ودورها كعضو في هيئة الاشراف وليس في اتحاد المقعدين.

■ هل انتم راضون عن تحضيرات وزارة الداخلية، وهل من تنسيق بينكم وبينها؟

□ نتواصل بشكل دائم مع وزارة الداخلية، لكن التنسيق في استشارة تقنية او في عمل ميداني لم يحصل. لا يمكن ان نراقب اداء الوزارة وفي الوقت ذاته نكون على تنسيق معها، لاننا نعاملها كما نعامل هيئة الاشراف. وفي حال تم التعاون معها يكون هذا الامر مخالفة ومسؤولية اخلاقية لدورنا كمرقب. لكن اذا فرضت الحاجة تواصلنا معها حول امر معين نقوم بذلك، مثل تقديم نصائح لها حول كيف يجب ان يكون شكل قسيمة الاقتراع، وهل توضع في مغلف ام لا؟ بمعنى انه يحصل توضيح او تتم الاجابة عن اسئلة او شرح لمسائل تقنية ولا يحصل تبادل خبرات وتعاون. بالنسبة الى تحضيرات الوزارة فهي سائرة بشكل جيد، مثل مباشرة تدريب الموظفين والتزام المهل الى حد كبير. لكن حصل تأخير في تسمية اعضاء لجان القيد الابتدائية والعليا، وتدريب اعضائها على اجراء العملية الانتخابية، وفرز الاصوات واحتسابها وفق القانون الجديد.

” استحدثنا تطبيقا للهواتف الذكية للابلاغ عن المخالفات الانتخابية

سنحدد نسبة مشاركة النساء ترشيحا واقتراعا

اللبنانية لتعزيز الشفافية ("لا فساد") التي تراقب الانفاق الانتخابي، ولكن الدور الاساسي هو مراقبة المخالفات التي تحصل في يوم الانتخاب. نحن نركز على كيفية حصول الاقتراع لانه سيتم عبر القسيمة الانتخابية المطبوعة سلفا بلوائح المرشحين، وبخاصة ان الكثير من المواطنين لا يعرفون كيفية الاقتراع نتيجة تعقيد العملية الانتخابية. كذلك نراقب مثلا الدعاية الانتخابية قرب مركز الاقتراع او في داخله، والتصويت خارج العازل، وضغط الماكينات الانتخابية على الناخبين في اقليم الاقتراع، وتدخل رئيس القلم في العملية الانتخابية، وكل هذه الامور يمنعها القانون. بعد انتهاء عملية الاقتراع واقتال الصناديق، نراقب عملية الفرز، وكيفية احتساب عدد الاصوات ووضع المحاضر ورفعها الى لجان القيد العليا، على ان تتولى فرق ليلية هذه المهمة.